مؤكدة فلكل اصله اي سنة غير مؤكدة الا ان الراجح انها مندوبة وقيل غير ذلك
اي وقال بعضهم انها قال سنة خلافا لمن يقول واجبة وقال لست بتركها
اولى كلام الهم عليه حذف الفاء ظاهرا اي سنة او مستحبة فيكون حاكيا القولين او
انه اراد بالسنة الطريقة فلا ينافي الوصف بمستحبة جيد لا يجتنبه الجودة شاملة
للصحة والحسن وكان الاتم لم يتبين عنده واحد منهما كذا علله قال الامام احمد
مبني الحديث ان الولد مجبوس عن ابويه يشفع لوالديه فلم يرد ما عنه العقيقة وقال
بعضهم هو منسوخ ومحبوس عن الخيرات والزيادات فلم يرد ما عنه العقيقة كلها
قال ما جاء الحيط قال في شرح المصابيح سبب قول كل غلام مرهون بعقيقته ايحبوس
سلامته عن الافات بعقيقته فكأنها عقد عن الحسن ابي اما كونه باذن من علي
ولو حكما لكونه هو الاب للتطوع بالعقيقة ويكون النبي صلى الله عليه وسلم اباه
للموسنين فلا ينتقيد ذلك بالحسن والحسين فتدبر وروي انه صلى الله عليه وسلم
عق عن نفسه بعد البعثة وانظر هل عق عنه والده سيدنا ابراهيم ثم راكان او ان
حراكان او عبد الكنه ابن العبد يعق عنه بغير اذن سيده فيستدب للسيد اذنه لعبده
ان يعق ولده ولا يعق عنه بغير اذنه فليس مرهونا لربي التجارة وظاهم ان العقيقة
لا تتعدد بل الواحدة كافية في المولود الذكر كالانثى وهو كذلك فتتعدد بتعدد
المولود ويخاطب بها الاب ولو للمولود مال واما اليتيم فعقيقته من ماله ولا يطلب
بها اخ وكاعم وبابارة وظاهم تعلق الندب بالاب ولو كانا لا مال له والمولود مال
ولعله حيث وجد من يسلفه ويرجوا الوفا والا لم يخاطب بها ولو ايسر بعد مضي
زمنها ولو مرسرا وينبغي الرفع لما لك ان كان حنفي لابراها عن يتيم واستظهر
الشيخ في شرحه انه اذا لم يمكن له مال الا ما يتسلق لها لانها ليست اوكد من الضحية
بشرط حياته اليوم الذي تعق فيه حيا للسابع يعق عنه ولو ميتا قبل الحلق وليس
كذلك فذكر نقل عن مالك انه لا يعق عنه ح وهو ظاهم المدونة باه لا يكون
عورا اذ اقتصر على سلامة منها من اليوم الذي تمنع الاجزاء فيه ان يجزي فيها ما جاز
في الضحية من استحباب سلامتها من العيوب التي تمنع الاجزاء الا ان يكون يسيرا
راجع لكل من الشق والمتطع وقد تقدم بيانه وهو اشهاي وظم صلى الله عليه وسلم

تحمل

تحمل على التحقيق لان هذه سنة يتقرب بها الى الله تعالى لانه يتقرب بها في الضحايا والهدايا
ولا يجب فان ولد ع المحبس للانعام بولد بعد الحبس لم تقارنا فلا يعق عنه في
السابع الثاني عبارة بعض وكذا لا يندب بعده على المشهي سابع ثان او ثالث او رابع كما
قيل بكل كما في تت وهو انه اذا فات السابع الاول اتفق على عدم الطلب بها فقد
علمت ان ما وهمه شارحنا من الاتفاق على عدم بعد السابع الثاني غير مراد
بقي على جهة الاستحباب حاصله انه يستحب ان تذبح ضحوة الى زوال الشمس
ويكره بعد الزوال الى الغروب بيد للعليل ما يأتي والا فالذبح بها وان لم تقع على
جهة الاستحباب بل على جهة الوجوب ولا يصح لان النهار في وقوله من ضحى اي
طلوع الشمس وينبغي من هذا النحر حاصله انه يدخل وقتها من النحر ويستمر
للغروب وينبغي كونها ضحوة للزوال والظم كما في الزرقاني ان المستحب جعل مجرد
طلوع الشمس وان لم تحل النافلة ولا يمس الصبي شيء منها اذكرا والانثى في
ذلك سواء وهذا المعنى نهي كراهة لانه يكره التطوع بالنجاسة لما في الصحيح
هذا الا يتبع خصوص الكراهة مع الظم عقيقة قال القسطلاني مباحة له
فاهر يقوا بهمزة قطع وفتح الها اي فصوا عنه دم شاة بضمة الاضحية
وقول فسر بعضهم اي فسره بيض اخر بان يكون قدر اذي يحلق رأسه ويوكل
منها اي يستحب ان يوكل اي يطعم منها اهل البيت والجيران قال ك والاظهر
فيها كهو في الاضحية اي واحد للاظهر فيهما بدليل اكل منها وهي الضحية ماشا
ويتصدق بما شا ويطعم ماشا فالجمع بين الثلاثة مستحب وان اقتصر على واحد
او اثنين خالف المستحب اقول قاذا كان الامر كذلك فلما اعي نقله ولو قدم الفقه
ح لما قيد واذا كان ضعيفا فانظم يتصدق عدها على الضعيف
فالمقصود من التفقة الصدقة اي على القول الراجح فقد علمت من كلام ك
مساواتها للضحية وحيث كانت ساوية للضحية فليس المقصود منها
الصدقة بل كل من الثلاثة مقصود اعني الاكل منها والاهدي والصدقة ثم
والصدقة تكون منها طريا ع وكذا الاهدا يكون طريا وسطوخا
وكما يضع بها طعاما ابو بكر عطها كلها او بعضها وليمة وعلله تت بقول ك

وهذا ظاهر اي وهو المقصود والله اعلم
قول المصنف وكره من بعد الزوال الى الغروب
ومن بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس مع